آفاق

أجواء صنعاء (٥)

فضل النقيب

□ ولمّا جاء الكنديون إلى صنعاء ليستطلعوا «القارة» اليمنية النائية بالنسبة لهم، كما استكشفوا القطب الشمالي اللصيق بهم، موطن الدببة والبطاريق، جاء اليابانيون كذلك إلى مدينة سام، ولكن من باب آخر : «لا تدخلوا من باب واحد، وادخلوا من أبواب متفرقة».

وعلى كل حال فصنعاء هي مدينة الأبواب الحقيقية والمجازية، و«من طرق الباب حصل جواب».

فقد أقاموا في المركز الثقافي بوسط العاصمة معرضاً لفن الجرافيك الياباني في إطار فعاليات صنعاء عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٤م، وقد جُلّت فيه وحرتُ ألتقط اللوحة بعيني ثم أغمضهما لعلي أرى، فمثل هذا الفن يُرى بالقلب لا بالعقل، ويقاس بزخم العاطفة الغامضة لا بزخم المنطق الواضح، وفي الـ «جرافيك» ما في النفس اليابانية من تاريخ العزلة والانكفاء وبناء الأساطير الوطنية نزولاً من الشمس وصعوداً إليها، لا اتصالاً بكوكب الأرض وبرياريها التي تتوجسها الجزر البحرية شراً، فتتحسبها وتتحسب لها، ومن قلب اللوحات تنبجس الحرائق فيتوهج اللون الذي أذابه ذلك الشعب المحارب الذي حوّل «طعن القنا وخفق البنود» إلى حرب صناعية مدافعها الإبداع وميادينها العلوم وشياطينها براءات الاختراع، وجيوشها المسوقون الذين يجوبون الكوكب ليبيعوا ويشتروا، وليزدادوا فخراً بأنفسهم حين يلمسون الفرق بينهم وبين العالمين.

لقد أحسن اليابانيون صنعاً بتقديم الوجه الآخر، على الأقل، ليبددوا الوحشة التي يستشعرها الآخرون تجاه البعد الإنساني لذلك الشعب الذي يبلغ تعداده حوالي (١٣٠) مليون نسمة.

إن اليابان أصغر مساحةً من اليمن، حيث تبلغ مساحتها (٣٧٧,٨٧٣) كيلو متراً مربعاً بينما تبلغ مساحة اليمن حوالي (٥٥٠) ألف كيلو متر مربع، ويمتد الأرخبيل الياباني على مساحة ثلاثة آلاف كيلو متر من الشمال إلى الجنوب، فيما تمتد السواحل اليمنية حوالي (٢٥٠٠) كيلو متر عبر البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وصولاً في العمق إلى المحيط الهندي.

وبمثل هذه المقارنة لما هو من هبات الله سبحانه وتعالى فإن الأمور تختلف بعد ذلك اختلافاً يقاس بالسنوات الضوئية، وذلك يعود إلى فاعلية الإنسان وقدرة الجماعة على الإبداع وحسن تنظيم الحياة والانضباط الحضاري والقدرة على الرؤية والتقويم، فاليابانيون، الذين خرجوا من الحرب العالمية الثانية مدمرين ومفلسين ومقهورين، ذاقوا الذل بعد العنفوان، قد انتظموا كجيش النمل حتى أعادوا العمار، وقهروا الغلس والإملاق، وكسبوا حرب الاقتصاد التي هي أخطر الحروب :

فهي اللسان لمن أراد فصاحة
وهي السلاح لمن أراد قتالاً

إن الاقتصاد الياباني هو ثاني اقتصاد في العالم بناتج يبلغ (٣) تريليونات و(٩٩٣) مليار دولار أمريكي، فتأملوا يا أولي الألباب.

إن حسن ترتيب الأولويات في كل مرحلة من حياة الأفراد والشعوب هو أحد أسرار النجاحات الباهرة، وقد فعلها اليابانيون، وربما يفعلها اليمنيون الذين كانوا يبحلقون في لوحات الجرافيك ليروا أين تبدأ اللوحة وأين تنتهي، فمن أمسك خط البداية عرف كيف يصل إلى النهاية.

قمة دول مجلس التعاون المقبلة.. هل تلامس الواقع وتتخطى التحديات؟

● انطلقت القمة الاولى التأسيسية لدول مجلس التعاون في ١٩٨١، وكان هذا الانطلاق مثار استبشار وابتهاج لشعوب المنطقة باعتبار أن هذه الدول يجمعها الكثير من التجانس والتوافق والعلاقات التاريخية المصيرية، ومن هذه المنطلقات فإن التوقع أن تكون القرارات المتعلقة بتوحيد الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية هى الأبرز فيما يتحقق من منجزات والامور الاخرى التي تلامس المجتمع الخليجي، وقضاياه واحتياجاته الاساسية، وستكون لها الاولوية في الانجاز والاهتمام . لكن الاشكالية أن الكثير من هذه القضايا تباطأت وتراجعت عن صدارة الاهتمام من خلال القرارات الصادرة عن المجلس خلال السنوات الماضية .

عبدالله بن علي العليان

صحيح أن الكثير من الانجازات تحققت، والكثير من القضايا التي يختلف حولها وتم تأجيلها، بدأ يأخذ مجراه في التنفيذ، لكن ببطء لا يرقى الى مستوى طموحات شعوب المنطقة في الانجاز الحقيقي المرتجى والمؤمل، فالمجلس يدخل عامه الخامس والعشرين ونحن في القرن الحادي والعشرين، قرن التحولات العملاقة والتغيرات الضرورية شئنا ام ابينا ؟، وقد يقول البعض إن دول المجلس واجهت عواصف خطيرة وتحديات كبيرة، ومتغيرات عالمية رهيبة جعلت الكثير من القضايا تتراجع عن الصدارة، وتتباين التوجهات نتيجة لهذه المتغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والامنية .فقد تأسس المجلس والحرب العراقية الايرانية قد بدأت في الاشتعال، وما إن خمدت هذه الحرب القاسية على البلدين الجارين المسلمين في عام ١٩٨٨، الا وواجهت دول مجلس التعاون المحنة الكبيرة في قيام العراق بغزو الكويت واحتلاله، وبعدها قامت حرب الخليج الثانية لطرد العراق من الكويت وهي إحدى الدول المؤسسة لمجلس التعاون في القرن الماضي .

ثم بدأت القضايا الأخرى وآثار الحرب وتبعاتها الاقتصادية والامنية . وعندما بدأ مجلس التعاون في لملمة جراح هذه الحرب ومعاناتها على الواقع العربي عموماً ويعود مرة اخرى الى الاستقرار حتى بدأت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي جرّت مشكلات عديدة وتحولات اخرى في نظرة الولايات المتحدة والغرب للعرب والمسلمين ونظرتهم التعسفية والجائرة لقضاياهم وأحكامهم التعميمية غير العادلة، ومسّت هذه النظرة دول الخليج على وجه الخصوص باعتبار أن أغلب المنفذين لهذه الهجمات من مواطني بعض دول المجلس .

وتبع ذلك ماجرى عندما قامت الولايات المتحدة بغزو افغانستان واحتلاله ثم تهديد العراق واحتلاله تحت الشعار المعروف (من لم يكن معنا فهو ضدنا!!) والحقيقة أن هذه المعطيات حصلت وهي واقع لا يمكن نكرانه، لكننا نرى بأنه بإمكان دول مجلس التعاون أن تتماسك وتعطي الأولوية للتوحد وأن تتقارب أكثر لتكون أكثر قوة أمام الضغوط والتهديدات وغيرها من الوسائل التي لاتجعل هذه المنطقة مستقرة او هادئة من العواصف السياسية والتصدعات الاقتصادية .

ومنذ انعقاد قمة التأسيس في ١٩٨١ والانجازات التي توقعها المراقبون ضئيلة على الرغم من التحديات التي تحتم هذه الانجازات وتحتاجها دول وشعوب المنطقة لتنفيذ السياسات المرتقبة لهذه الكتلة الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات التي تتطلبها المرحلة واحتياجات الواقع المتغير خاصة في القضايا التي تمس المواطن الخليجي وتحسن من ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من سمات التقارب والتشابه من اقتصاديات دول المجلس في مجملها فيما يتعلق بمعايير نسب التنظيم واسعار الصرف وتوافق السياسات المالية، إلا أن الاتفاقيات الاقتصادية المعدة منذ القمم الأولى لاتزال في أغلبها مجمدة، وتعرقلت الكثير من القرارات - كما تقول د/ وفاء الرشيد - التي من ضمنها العملة الخليجية الموحدة، إلا أن سياسات المجلس مع كل هذا بدت واحدة وغير متجددة وفي بعض الأحيان نجد أن القرارات السياسية لبعض الدول الأعضاء كانت تتضارب مع قراراتها الاقتصادية . كما أن أبرز أسباب تعثر نجاح هذا الاتحاد الاقليمي بالمنطقة هو أن الاتحادات الاقليمية عادة ما تنجح بين دول تطبق سياسات انفتاحية مقبولة شعبياً وتحتاج الى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل دون الحاجة لوجود إلزام قانوني دولي، مما يقودنا الى المقارنة مع النجاح المبدئي لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بالمنطقة والتي استطاعت فرض شروطها التي توقعها البعض منا مستحيلة التطبيق بالمنطقة.

وعلى عكس توقعاتنا - كما تقول - كان لوجود حكومات في الخليج تحتاج الى الدخول في التزام دولي صارم من خلال اتفاقيات ملزمة لتتمكن من تطبيق سياسات إصلاحية غير شعبية.

وإذا جئنا إلى مسألة الاصلاح الذي يتغنى به الجميع وفق رؤية الآخر أو العكس . فإن هذا الهاجس يعتبر مطلب الجميع في الوقت الراهن لإبعاد الاملاءات الخارجية التي تريد شروطها ونماذجها هو الذي تم اعتماده في الاصلاح المقبل حيث يعمل هذا التوجه الاصلاحي على تأسيس العلاقة الايجابية في القضايا الداخلية لدول مجلس التعاون منها إصلاح الخلل السكاني في المنطقة، وإصلاح الخلل الانتاجي القائم، والانتباه إلى الخلل الأمني وفق الظروف الجديدة بعد احتلال العراق، والالتفات إلى مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وتفعيل دور المجتمع المدني باعتباره الدرع الحصين لمواجهة التطرف والارهاب والجمود الفكري.

وهذه تتطلب آلية نشر الوعي والثقافة بأهمية الاصلاح الداخلي الذاتي بعيداً عن الضغوطات الخارجية بدول المجلس، وتعميق اهميته - كما يقول د/ علي خليفة الكواري - من أجل ترشيد الخطاب الاصلاحي وتفعيل نشاطاته ووسائله ونشر الثقافة الوطنية المسؤولة المنضبطة باجتماعية الهدف وعقلانية المنهج وسلمية الاسلوب، ومنها اللقاءات الواسعة القطاعية والفكرية والمحاضرات والكتابة وغيرها من الوسائل. إلى جانب مد جسور التعاون والتفاهم والاعتماد المتبادل على المستوى العربي والاسلامي والدولي على وجه الخصوص . وهذا لن يتأتى إلا عندما تكون هناك حركة للإصلاح فاعلة وعاقلة على الأرض وذات وجود ورؤية تعمل على كسب الاصدقاء وتنمية رأي عام حول مطالب اصلاح جذري من الداخل، وتنمي إرادة الاصلاح عند متخذي القرار في الخارج والداخل.

والحقيقة أن دول مجلس التعاون تملك الكثير من المقومات الهامة والمؤثرة في الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي. وهذه كلها مؤثرات فاعلة للإصلاح الحقيقي البعيد عن الضغوط الخارجية، والتحرك البطيء داخلياً، فدول المجلس تستطيع أن تتحرك ككتلة منسجمة وقوية وفق منظور عقلاني وإرساء حوار إيجابي بين الأطراف الخليجية لدفع عجلة الاصلاح الذاتي للأمام، والعمل على رفع سقف المشاركة السياسية النابعة من ذاتنا وقيمنا، وهذه الانجازات الاصلاحية الحقيقية ستؤدي بلا شك إلى تقوية هذا المجلس وتصليب الجبهة الداخلية وقطع الطريق على دعاة العنف والارهاب، وأبعاد سعي الأطراف الخارجية لفرض نموذجها في الاصلاح. فالاصلاح في هيكلة المجلس وأسسه سيجعل هذا المجلس الاقوى صلابة امام التحديات المقبلة .

المهم أن يلمس المواطن الخليجي هذه الاصلاحات والخطوات التنويرية القادمة برؤى متجددة وعقلية منفتحة وخطوات في الديمقراطية الحقيقية التي - كما قلنا - ستحرج دعاة التطرف والعنف - وتبعد طلبات الاصلاح المفروضة خارجياً عندما ترى أن الاصلاح مجمع عليه من كل الفعاليات الخليجية .

إن مجلس التعاون قد نجح في أن يبقى مؤسسة ثابتة، وتجاوز مرحلة الاضطراب والتوجس من قضايا كثيرة، وأصبحت منظمة التعاون صلبة لها قاعدة من التماسك والقبول العام بأهمية قيامها وضرورة فاعليتها. ويبقى أن تتخذ القرارات الشجاعة والقوية التي ترتفع الى مستوى الظروف وتحديات الواقع فيما يتعلق بالاصلاح، وإنجاز المشاريع والاتفاقيات المؤجلة، وأن تتخذ الخطوات التي تلامس احتياجات الشعوب، وهو الرصيد الأقوى أمام المتغيرات والعواصف الفكرية والتكنولوجية.

أن مجلس التعاون بعد هذه القمة يكون قد مرّ عليه ربع قرن على تأسيسه، وهذا العمر الكبير من المجالس والمنظمات الاقليمية عمر كبير،حيث شب جيل جديد من أبناء المجلس له اجندته الفكرية وتطلعاته الجديدة، وهذا مايجعل حتمية التجديد والاصلاح والاسراع في اتخاذ القرارات الضرورية التي تتناسب وهذه الظروف وتقلباتها المختلفة .

وجهة نظر

معطيات التنمية

إبراهيم المعلمي

● انطلقت اليوم عملية التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في عموم محافظات ومناطق الوطن .. وبدأ العد الفعلي الذي تنفذه فرق مدربة من الرجال والنساء الذين يصل عددهم إلى عشرات الآلاف.

● وتعتبر هذه المرحلة هي الأخيرة ميدانياً ، وقد سبقها إنجاز العديد من مراحل التحضير والتهيئة كعمليات التحزيم والترقيم والتسجيل وغيرها من الأعمال التي تمت في الميدان .. ومرحلة العد التي بدأت اليوم ، ليست في الحقيقة المرحلة الأخيرة في مجمل العملية التعدادية .. بل ستليها مراحل أخرى لكن مكتبية .. وهي لا تقل عن سابقاتها الميدانية صعوبة وإجهاداً.

● وقد يعتقد البعض أن هذه العملية بكل مراحلها وفرقها الميدانية وسجلاتها واعتماداتها المالية الباهظة ، هي نوع من الإهدار للطاقات البشرية والإمكانيات المادية ، ما دام الأمر يتعلق بمعرفة عدد السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

وبإمكان الجهاز المركزي للإحصاء العودة إلى بيانات السكان من مصلحة الأحوال المدنية واستخلاص عدد المباني من مكاتب الأشغال..!

● والحقيقة أن الأمر ليس كذلك وأن معرفة عدد السكان والمساكن ليس الهدف الأول والوحيد من كل هذه العملية .. فالمسألة بدرجة رئيسية تتعلق بتقصي الحقائق عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي والصحي ومدى توفر الخدمات الأساسية والمشاريع التنموية .. ومستويات الحياة بمختلف جوانبها.

● والهدف من كل ذلك هو الخروج بحصيلة بيانية وإحصائية شبه دقيقة عن واقع الحال المعاش ، ليتسنى الوصول إلى معطيات رقمية تقوم على أساسها وبالاستناد إليها خطط وبرامج التنمية في المجالات المختلفة .. وتبنى عليها السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الوطنية المحكومة بأطر بشرية ومادية وفنية وباعتمادات مالية وجداول زمنية محددة.

● وهذه هي المعطيات الضرورية والأساسية التي قامت على أساسها تلك النهضة التنموية التي نراها في البلدان الأخرى المتقدمة .. وبدون هذه البيانات الاحصائية يستحيل القيام بأي عمل تنموي أو تلبية حاجات السكان المعيشية ومتطلباتهم من الخدمات الأساسية.

almalemi@hotmail.com

التعداد السكاني .. والدور المناط بالمجالس المحلية...!

سامي الحداد

● تعتمل في بلادنا وخلال هذه الأيام التحضيرات الأخيرة والنهائية لعملية التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام ٢٠٠٤م .. وفي ظل ظروف اقتصادية واجتماعية .. يتم فيها رسم ملامح تجربة السلطة المحلية .. وصياغة عملية التحول إلى اللامركزية المالية والإدارية مما يعطي هذا الفعل الوطني النوعي بعداً كبيراً ويكسبه أهمية بالغة وذلك بكونه قد جعل من المجالس المحلية كأحد أطراف السلطة المحلية في الوحدة الادارية شريكاً أساسياً في هذا العمل .. بل ومحوراً هاماً يتم الارتكاز عليه في إنجاز هذا الفعل الوطني العقدي .. ولما سيترتب عليه هذا العمل من أثر ومردود إيجابي .. لن يعود بفوائده وجدواه على مستوى الوحدة الادارية فحسب .. بل وعلى مستوى الوطن اليمني برمته .. نهوضاً ورقياً وتقدماً.

● وبهذا الاتجاه تقع على المجالس المحلية المنتخبة في الوحدات الادارية المختلفة (محافظات - مديريات) مسؤولية كبيرة ينبغي عليها أن تعطيها جل اهتمامها وبالغ عنايتها وذلك من خلال اتباع مختلف الوسائل الإجرائية والكفيلة بالحصول على بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة من قبل أفراد المجتمع المحلي ومن ثم الخروج بنتائج إيجابية فاعلة.

● ولعل من أبرز هذه المهام المناطة بالمجالس المحلية في عملية التعداد السكاني وفي إطار كل وحدة إدارية تتمثل بالآتي:

- تسهيل مهام المشتغلين في التعداد والعاملين في الميدان .. وذلك انطلاقاً من كونهم أعضاء أساسيين في اللجان الرئيسية والفرعية في المحافظات والمديريات.

- العمل على توفير مختلف الظروف الكفيلة بممارسة العاملين في التعداد بكل سهولة ويسر .. سواء من حيث تجهيز وتأثيث المقرات وتوفير وسائل التواصل والاتصال .. وبوجه أخص في المناطق البعيدة والوعرة.

- المشاركة الفاعلة في الحملة الاعلامية الخاصة بعملية (العد) والهادفة وفي الأساس تعريف أفراد المجتمع المحلي بأهمية التعداد وأثره الايجابي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وحثهم على رفد العاملين في عملية العد بالبيانات الصحيحة والسليمة، وتحذيرهم من مغبّة الإدلاء ببيانات وأرقام خاطئة أو مغلوطة، وتعريفهم بالأثر السلبي الناجم عنها.

- تذليل مختلف الصعوبات والإشكالات التي قد تعترض سير أداء العاملين في عملية (العد) .. واتخاذ مختلف الاجراءات الكفيلة بتفادي بروز أي موضوعات لاصلة لها بعملية العد .. أو إثارة أي قضايا تعيقها عن الانتهاء في الوقت المحدد لها زمنياً.

● وهو الأمر الذي يتطلب من أعضاء المجالس المحلية وهيئاتها الادارية في مختلف الوحدات الادارية.

- إدراك حجم وجسامة هذا العمل الوطني واسيتعاب أبعاده ودلالاته وأهدافه وغاياته .. على المستويين المحلي والوطني .. ولما له من أثر إيجابي في عملية التنمية المستدامة والمتوازنة وفي إحداث عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي التي تعتمل حالياً في (المحليات) كونها ستوفر للسلطات المحلية في الوحدات الادارية قاعدة معلوماتية وإحصائية رقمية والتي على أساسها ستتمكن من رسم خطط التنمية المحلية السنوية أولاً .. وستحدد وفقها المشاريع التنموية والخدمية الضرورية والملحة في مختلف عُزل المديرية، ثانياً .. وفي تحديد الموارد المحلية المتوقع تحصيلها في إطار الوحدة الادارية والتي ستحوّل من خلالها تلك الخطط، ثالثاً .. وفي تحديد عدد العاطلين عن العمل (حجم البطالة) وبنسبة النمو السكاني .. ومعدلات الإنجاب والوفيات ....الخ، وبالمقارنة بالطبع بالتعداد السابق.

● ناهيك عن ماسيترتب على النتائج الحقيقية لعملية التعداد السكاني من مردود إيجابي على المستوى الوطني ومن خلال تحديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .. والتعرف على نسبة النمو السكاني .. مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة ومستوى دخل الفرد وغير ذلك من العوامل الأخرى البالغة الأهمية وتتطلبها عملية النمو الشامل.

● وإزاء ذلك وحتى تتمكن المجالس المحلية في المحافظات والمديريات من ضبط مؤشرات عملية النهوض في نطاق الوحدة الإدارية وتنمية وتطوير الواقع المحلي. كان لزاماً عليها اتباع مختلف السبل الاجرائية وبذل أقصى الطاقات وذروة الجهد والكفيلة بضبط عملية (العد) وبشكل دقيق وصائب سواء عبر توعية أفراد المجتمع المحلي بأهمية التعداد السكاني وفوائده وجدواه .. أو في ضبط أي مخالفات قد تحدث أثناء سير تنفيذ المرحلة الأخيرة من مراحل التعداد .. وذلك باعتبار أعضاء المجالس المحلية هم الأكثر ملامسة للواقع وبإمكانهم احتواء حدوث أي أخطاء أو في الأدلاء بمعلومات مغلوطة للمشتغلين بعملية (العد) وذلك بتحذيرهم -أي المواطنين- من مغبّة الإدلاء بأي بيانات مغلوطة وبأنهم سيحاسبون عليها قانوناً..

● وباعتبارهم -أي أعضاء المجالس المحلية- أعضاء في اللجان الأساسية والفرعية في (المحافظات والمديريات) فتقع على كاهلهم مسؤولية الرقابة المستمرة والمتواصلة لسير تنفيذ عملية العد سواء من أجل احتواء أي أخطاء أو الإدلاء ببيانات مغلوطة من قبل أفراد المجتمع المحلي، وكما أسلفت .. ولكي يشعر المشتغلين بعملية العد بأنهم مراقبون ويتم تتبع سير نشاطهم خوة بخطوة، فتيجنبون استقاء المعلومات من مصادر غير مصادره الحقيقية، وبالتالي إثناؤهم عن الوقوع في دائرة الإهمال أو اللامبالاة والتي سيحاسبون عليها قانوناً .. وستؤثر سلباً على عملية التعداد السكاني بمراحلها المختلفة أيضاً .. وذلك باعتبارها التتويج الفعلي لها إن لم تكن خلاصة هذا الفعل الوطني برمته.

● ولذا ومن هذا المنطلق كان خليقاً بأعضاء المجالس المحلية في مختلف الوحدات الادارية ضرورة تشغيل أقصى طاقاتهم والعمل بشكل ديناميكي وفاعل في هذه المرحلة، ليتمكنوا من الحصول على نتائج صحيحة وقطف ثمار يانعة .. وستمثل بالنسبة لهم الصرح القوي والمتين والتي ستوضع عليه وستقام خطط التنمية المحلية، وإحداث عملية التغيير والنهوض الشامل عى المستويين المحلي والوطني على حد سواء .. وهذا هو مانأمله ونتطلع أن تضطلع به المجالس المحلية على امتداد مساحة الوطن.

● الجامعة .. أعلى منابر التعليم والعلم في أي بلد .. منها تتزود البلاد وترفد وتعزز من خطط التنمية وترسم الاستراتيجيات وتطور آليات العمل الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي..

من خلال كوادر الجامعة .. وأساتذتها وخبرائها وعلمائها .. يتسنى للوطن أن يصحح وينظم أوضاع البلد في الحاضر .. وينظر لما هو أفضل في المستقبل .. فالتعليم والعلم هما الأسس الحضارية في عصرنا الراهن..

– ولم تكن الجامعة في أي وقت من الأوقات إلا سنداً ويداً يمنى للحكومة .. فيكفي أن نعرف أن معظم وزرائها ونوابهم جاءوا من بوابة الجامعة .. وصاروا قادة وساسة واقتصاديين ومثقفين يديرون شئون البلاد والعباد، فهم إذاً بلاشك يدركون كل الإدراك أهمية استيعاب مسألة تحسين الوضع «الحقوقي» والمعيشي لأساتذة الجامعة، وبما يتناسب والحمل العلمي الثقيل على عاتق أساتذة الجامعة .. في البحث العلمي والاطلاع الواسع الذي يتطلب إمكانيات كبيرة .. والاسهام في تقديم الأفكار والأطروحات التي من شأنها تطور التنمية في البلد .. وتمثيل الوطن تمثيلاً علمياً أكاديمياً سليماً .. في المنتديات والمؤتمرات المتخصصة محلياً وعربياً وعالمياً .. والأهم إعداد جيل جامعي متسلح بالعلم والمعرفة والتربية السلوكية المتشبعة بروح حب الوطن والاعتزاز به.

كل ذلك .. يتطلب من الحكومة أن تضعه بعين الاعتبار .. وتنظر إلى أهمية خلق الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

فالجميع يتفق على أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة حجر الزاوية فيها .. مستواها من مستواهم .. وسمعتها من سمعتهم، عليهم تعتمد .. وإليهم تستند .. وبهم تتشرف وتفتخر.

● لكن مايؤسف له أن السواد الأعظم من أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات اليمنية .. وربما بعض الجامعات العربية لايشعرون بالاستقرار، فهم على حد تعبير أحد الزملاء الأساتذة العرب من سوريا الشقيقة: «بين صامت صابر، أو قلق حائر وأقلهم حامد شاكر».

● ولذا على الحكومة أن تتفهم لأهمية تحديد الاحتياجات المادية والمعنوية لاستقرار هيئة التدريس وزيادة فعاليتها العلمية.

● والحقيقة أن هناك في الجامعات اليمنية .. بل ومن هم في الحكومة .. من الكوادر الخبيرة القادرة على وضع التصورات والآليات التي يمكن أن تقدمها الجامعات لمساعدة عضو هيئة التدريس في الاستقرار المعيشي الذي يتماشى مع مسؤولياته داخل الجامعة وخارجها .. كمحاضر .. كباحث .. كمؤلف .. كخبير .. كرئيس جمعية علمية .. كمحرر علمي لمجلات دورية محكمة .. كمشرف على أطروحات علمية .. وغيرها من المهام العديدة التي تثقل كاهل أستاذ الجامعة، وتشجعه على إجراء البحوث بصورة مستمرة!!

● وهناك أيضاً أفكار ومقترحات سبق وأن تقدمت بها نقابات الهيئة التعليمية في الجامعات اليمنية .. بشأن خلق الظروف الملائمة لاستقرار عضو هيئة التدريس بالجامعة .. مادياً ومعنوياً .. وقد انطلقت من تجارب لجامعات سبقتنا في وضع هذه الأسس والآليات..

إننا نأمل أن تنظر الحكومة إلى أستاذ الجامعة نظرة راقية وترتقي به مادياً ومعنوياً ولو بنسبة ٥٠٪ مع ماهو موجود في الجامعات العربية الشقيقة وغير المجاورة .. ولا نقول المقارنة بما هو متوفر في جامعات العالم المتطور.

● يجب أن لانحسد ولا نحقد على أستاذ الجامعة وظيفياً ومادياً ولا نقارنه بما هو أدنى منه في السلم الوظيفي لأن مثل هذه المقارنات تعد ظالمة .. ولا وجود لها .. على اعتبار أن أستاذ الجامعة أفنى عمره من أجل العلم وخدمة الأجيال والبلد علمياً .. وترك ملذاته .. واعتكف وطوى سنوات عمره .. ثانوية .. دبلوم .. بكالوريوس .. ماجستير .. دكتوراه .. وما بعدها من مستويات وألقاب علمية .. حققها على حساب عمره القصير والبعض منهم قدّم أجيالاً من التلامذة. فمن يشار إليهم بالبنان في الطب .. والاقتصاد.. والمحاماة .. ومن التلامذة النجباء من بلغ اليوم وزراء حكومة .. وقادة للبلد..!!

فاليوم العالم في تطور وتقدم لايضع حساباً للمادة مقابل جهد الانسان وعطائه ومكانته في المجتمع.

اليوم لاعب الكرة الصغير يقبض ألف دولار كجائزة أفضل لاعب في زمن قدره ٩٠ دقيقة فقط (مباراة واحدة) ويقبض لاعب بسيط يطلق عليه مجازاً «محترف» وهو ليس دولياً .. وإنما من ناد عربي إلى ناد عربي آخر .. تصوروا يقبض عشرة آلاف دولار شهرياً غير الامتيازات الأخرى، والأمثلة كثيرة وفوق ماتتصورون.

● ويارحمتاه ماذا يقبض أستاذ الجامعة خلال شهر كامل من الجهد والعطاء .. ربما لايعادل حتى ٦٠٪ من جائزة أحسن لاعب في مباراة واحدة (١٠٠٠ دولار) في خليجي ١٧ بالدوحة.

فهل تراعي الحكومة أهمية خلق الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية .. أم تريدهم أن يتحولوا إلى باحثين محترفين يعملون خارج الجامعة مع المنظمات الدولية .. ومؤسسات المجتمع المدني .. وغيره، ويتركون الفتات من علمهم وعملهم لجامعاتهم الأصلية .. وحتى هؤلاء هم قلة، أم تريدهم أن يفكروا أن يتحولوا إلى خبراء ومحترفي كرة قدم .. ولو على طريقة (حلاق الصحة).

● باعتقادنا أن معظم طاقم الحكومة من العقلاء لاشك سيكونون عند مستوى المسؤولية ويشعرون بحجمها وأهميتها أنهم يفقهون أن المال الذي تنفقه الدولة على العلم والعلماء هو زائل .. لكن العلم باق، ألم يقل الحديث الشريف بما مفاده أن العلم من بينْ أهم الأشياء الثلاثة التي تبقى ولا تزول بزوال الانسان وموته .... و ..... وعلم ينتفع به الناس من بعده.

والله من وراء القصد.

هل نستوعب أهمية تحسين الوضع المعيشي لأساتذة الجامعة!!؟

صلاح سالم أحمد